مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٦٣٦

الثلاثاء ٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيلا	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

1930540 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/782)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو ممثل مالي للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يشارك السيد النظيف في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من باماكو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/782، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

نستمع في هذه الجلسة، إلى إحاطتين من السيد النظيف والسفير خوسي سينغر وايسنغر، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد النظيف.

السيد النظيف (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي وأهنئ سفير روسيا على رئاسته للمجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر.

(تكلم بالفرنسية)

إنه لمن دواعي شرفي وسروري المتجدد أن أعرض على المجلس اليوم، من باماكو، تقرير الأمين العام عن مالي (S/2019/782) الذي يغطي الأشهر الثلاثة الماضية، وفقا للفقرة ٦٤ من القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩).

وكذلك أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالسفير عيسى كونفورو، الممثل الدائم لجمهورية مالي لدى الأمم المتحدة.

يأتي هذا التقرير في وقت الأخبار الواردة فيه من باماكو، للأسف، ليست مشجعة، لا سيما هجمات الأسبوع الماضي المروعة على بوليكيسي ومندورو، فضلا عن وفاة أحد حفظة السلام قبل ٤٨ ساعة في أغيلهوك وإصابة آخر بالقرب من بندياغارا.

وعلى الرغم من هذه المآسي المستمرة التي يرتكبها أعداء السلام، أحرز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والمؤسسية والمسائل الدفاعية والأمنية ومسائل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، كما ذكر في التقرير قيد النظر. ويشمل ذلك التقدم سن قانون الوفاق الوطني والتشريعات التي تحدد المبادئ الأساسية لإنشاء وتنظيم ومراقبة منطقة التنمية الاقتصادية الشمالية، في تموز/يوليه الماضي، الذي يضع الأسس اللازمة لاستئناف التنمية على الصعيد المحلي.

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى حلقة العمل المعقودة في باماكو في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر والترحيب بها، فقد أقرت الإطار المرجعي للحوار الوطني الشامل للجميع، وأطلق رئيس الوزراء، بوبو سيسي، الحوار رسميا في ١٦ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، ننوه بأن الإصلاحات السياسية والمؤسسية الرئيسية المنصوص عليها في الاتفاق، تتجسد في الإطار المرجعي بشكل جيد. وبدأت المشاورات على الصعيد المحلي أمس، وستستمر خلال اليوم. وستتواصل على المستوى الأوسع نطاقا يومي ١٤ و١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ومن ثم

على الصعيد الإقليمي يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، قبل الانتقال إلى العاصمة، باماكو، لإجراء الحوار الوطني الذي سيعقد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، أو أوائل تشرين الثاني/نوفمبر على أبعد تقدير. وينبغي الثناء على النخبة السياسية والمجتمع المدني في مالي، لاتخاذهما هذه الخطوة الهامة، ويتعين توجيه نداء إلى مختلف الجهات صاحبة المصلحة للمشاركة في المناقشة من أجل كفالة مشاركة واسعة النطاق وشاملة للجميع بحق.

وعدم عقد الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة متابعة الاتفاق، الذي كان من المقرر عقده في كيدال في ١٧ أيلول/سبتمبر، يثير بعض القلق في أوساط الموقعين. وقد زاد من ذلك القلق إعلانُ الحكومة عن رغبتها في إعادة النظر في بعض بنود الاتفاق خلال الحوار الوطني الشامل للجميع. وفي ضوء هذه التطورات، التي قد تعوق التقدم السلس لعملية السلام، من المهم للغاية دعوة جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة الحوار بروح الاتفاق، الذي يظل الأساس الوحيد من أجل عودة السلام والاستقرار في مالي. ويتسم بناء الثقة فيما بين الأطراف الموقعة بالأهمية كي يُعقد الاجتماع القادم للجنة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالسفير أحمد بوتاتشي، الذي يوشك على تولي مسؤوليات أخرى خدمةً لبلده، الجزائر، بعد أن قاد عمل اللجنة بطريقة الممتازة لخمس سنوات تقريبا.

وفيما يتعلق بركيزة الدفاع والأمن للاتفاق، فإن التخطيط لإعادة نشر ١ ٠٠٦ مقاتلين من آلية تنسيق العمليات، التي هي الآن جزء لا يتجزأ من قوات الأمن المالية، يسير وفقا لما هو مخطط له. وسيُعزز ذلك العدد بـ ٣٢٨ مقاتلا آخر لا يزالون يتلقون التدريب؛ وسيُضاف إليهم ٥٠٦ مقاتلا، مما سيرفع عدد القوات إلى نحو ١ ٨٤٠ مقاتلا. وسيتم دمج الجنود، الذين ينتمون جميعا للحركة الوطنية لتحرير أزواد، مع الآخرين الذين تتألف منهم بالفعل الوحدات التي تم إعادة نشرها في المناطق الشمالية ليكونوا عماد قوات الدفاع والأمن المالية المعادة تشكيلها وهيكلتها.

يمثل إنشاء مجلس للأمن القومي وتعيين أمين دائم له خطوتين مهمتين إلى الأمام جرى الترحيب بهما من جانب جميع الشركاء في الاجتماع الخامس للجنة الاستراتيجية بشأن إصلاح قطاع الأمن، المعقود في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. ومن المرجح أن إنشاء المجلس سييسّر اعتماد سياسة وطنية للدفاع والأمن، وهو أمر لا غنى عنه لكفالة الاتساق في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن في مالي.

إن شروع حكومة مالي في جهودها في إطار السياسة العامة بشأن إدارة الأزمات في المنطقة الوسطى يظهر تصميمها على معالجة الحالة، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في المنطقة الوسطى. وبفضل الجهود التي تبذلها الحكومة المالية، بالاقتران مع تلك التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تشير الإحصاءات إلى انخفاض كبير في عدد الهجمات ضد المدنيين وعدد المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا في الأشهر الأخيرة. وهذه فرصة سانحة للدعوة إلى زيادة وجود قوات الدفاع والأمن في المنطقة الوسطى، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة من أجل حماية المدنيين ومكافحة الإفلات من العقاب.

وفي هذا السياق، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، عقدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة اجتماعا تنسيقيا مع البرنامج الوطني لنزع السلاح، لجنة التسريح وإعادة الإدماج لمناقشة تنفيذ برنامج إعادة التأهيل المجتمعي الرامي إلى معالجة نزع أسلحة جماعات الدفاع عن النفس وتفكيك تلك الجماعات، ومسألة الشباب المعرضين للخطر، لا سيما في المنطقة الوسطى. وتعتزم الحكومة إطلاق البرنامج في القريب العاجل. وتم تحديد التاريخ المؤقت للإطلاق، وهو ١١ تشرين الأول/أكتوبر، بحضور رئيس الوزراء. وستدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة العملية، وخاصة

في مجالات نزع السلاح والتسجيل البيومتري والتوعية بحقوق الإنسان، وحماية الطفل، وإجراء فحوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك من خلال مشروع الحد من العنف المجتمعي.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية في المنطقة الوسطى تتدهور. وأدت دوامة العنف إلى موجات من التشرد الداخلي للأشخاص الذين يبلغ عددهم حاليا حوالي ١٧١ ٠٠٠ شخص. وهذا هو أكبر عدد من المشردين داخليا منذ عام ٢٠١٥. والبعض منهم يعيشون في مخيمات المشردين، بينما يعيش آخرون مع أسر مضيفة، وغالبا في ظل ظروف بالغة الصعوبة، مما يُرهق جهود المساعدة الإنسانية بسبب الافتقار إلى التمويل من الميزانية العادية، وفي المقام الأول، بسبب صعوبة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على الرغم من دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. واستعادة الخدمات العامة، سواء الأمنية أو القضائية أو الاجتماعية، أمر أساسي إذا أريد تخفيض مستوى العنف. والعاملون في المجال الإنساني ليسوا بمنأى عن العنف. وفي نهاية أيلول/سبتمبر، قام رجال مسلحون بسرقة مركبتين تابعتين لإحدى وكالات الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل حماية الطفل، فقد قدمت إحدى الجماعات الموقعة على الاتفاق، وهي جماعة تابعة للائتلاف، خطة عمل لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم، في ١٨ أيلول/سبتمبر.

وفي مجال مكافحة العنف الجنسي، عقدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة حلقة عمل في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر لإعداد خطة عمل عقب توقيع الحكومة والأمم المتحدة في ١ آذار/مارس، على البيان المشترك بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ومشروع خطة العمل هو قيد المراجعة حاليا، وسيتعين توقيعه في نهاية هذا العام كي يبدأ العمل بها في عام ٢٠٢٠.

وأخيرا، ووفقا للقرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، من المقرر عقد حلقة عمل بشأن إدماج المرأة في عملية السلام، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وسينصب تركيزها على تحديد وإقرار طرائق إدماجها، بما في ذلك إنشاء مرصد الحالة المرأة. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات المانحة على استعداد لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تنظيم حلقة العمل وإدارتها.

وكما يرى الأعضاء من تقرير الأمين العام، على الرغم من وجود العديد من التحديات، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة عازمة على الوفاء بالتزاماتها بالتعاون التام ليس مع حكومة مالي فحسب، ولكن أيضا مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وعملية برخان وبعثات الاتحاد الأوروبي، من قبيل بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على اهتمامكم ودعمكم المتواصل لمالي والبعثة المتكاملة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد النظيف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير سينغر وايسنغر.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي. وأود في بياني أن أقدم معلومات عن دوري بصفتي رئيسا للجنة منذ بداية ولايتي في ١ كانون الثاني/يناير، فضلا عن تسليط الضوء على العمل الذي قامت به اللجنة وفريق الخبراء منذ بداية العام.

لقد اجتمعت اللجنة خمس مرات منذ بداية العام. وعقدت مشاورات غير رسمية في ٧ شباط/فبراير للنظر في تقرير منتصف

المدة لفريق الخبراء المعني بمالي (انظر S/2019/137) المقدم إلى مجلس الأمن وفقا للفقرة ٤ من القرار ٢٤٣٢ (٢٠١٨). واستمع أعضاء اللجنة إلى إحاطة في ١٢ نيسان/أبريل قدمتها السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع عن آفة العنف الجنسي في مالي. ومنذ إنشاء اللجنة حتى الآن أدرجت أسماء ثمانية أشخاص في قائمة جزاءات لجنة القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧). ووقعت اللجنة اتفاقا مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في آذار/مارس على نشر وتعميم الإخطارات الخاصة بين الإنتربول ومجلس الأمن. وقدم فريق الخبراء تقريره النهائي إلى مجلس الأمن في ٩ آب/أغسطس (انظر S/2019/636) وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن.

وأخيرا، أود أن أبلغ المجلس بأنني سأزور باماكو خلال الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٨ من الشهر نفسه. وتأتي هذه الزيارة في الوقت المناسب باعتبارها فرصة جيدة للحوار مع السلطات الوطنية والحصول على آخر المعلومات عن الحالة السياسية والأمنية في مالي ومنطقة الساحل، بما في ذلك عن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتتيح فرصة جيدة أيضا لاستكشاف آفاق التعاون في المستقبل مع البلدان في منطقة الساحل بغية تعزيز السلام والمصالحة في مالي والاستقرار في المنطقة على نطاق أوسع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير سينغر وايسنغر على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بهذه الإحاطة اليوم عن التطورات في مالي في ضوء الأولويات الاستراتيجية التي حددها القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩). ونثني على السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على إحاطته. ونعرب عن دعمنا الكامل لجهوده التي لا تكل في تنفيذ ولاية البعثة. ويشكر وفد بلدي أيضا السفير سينغر وايسنغر رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي على إحاطته المفصلة. ونرحب بالممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة في جلسة اليوم، وسنولي الاهتمام اللازم لبيانه.

وفي ضوء النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي وعن عمل البعثة (S/2019/782) يود وفد بلدي إبداء بعض الملاحظات على المسائل السياسية والأمنية والإنسانية.

فعلى الصعيد السياسي، يرحب بلدي بالإجراءات التي اتخذتها السلطات المالية، ولا سيما بدء الحوار السياسي في ١٦ أيلول/سبتمبر، والذي ينبغي أن يمكّن جميع القوى الرئيسية في البلد من إسماع رأيها في المسائل الدستورية والإصلاحات السياسية والمؤسسية. وفي ذلك الصدد، تدعو كوت ديفوار جميع أصحاب المصلحة إلى إعطاء الأولوية لمصالح الأمة في الحوار السياسي.

ويجب أن تعطي المشاورات الوطنية أيضا مكانة بارزة للمرأة بوصفها الضحية الرئيسية لأعمال العنف التي لا توصف التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، كي تتسنى مراعاة تطلعاتها عند السعي إلى إيجاد حلول دائمة للتحديات الكثيرة التي تواجهها مالي. وعلاوة على ذلك، يرى بلدي أن نجاح الحوار يعتمد في المقام الأول على استعداد الأطراف السياسية الفاعلة في مالي على تولي زمام عملية الانتعاش في أعقاب الأزمة. ونرحب أيضا بالدعم الذي تقدمه البعثة بوصفه قيمة مضافة في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الناشئ عن عملية الجزائر. وتأمل كوت ديفوار أن يمكّن الزخم الناجم من الحوار السياسي من مواصلة إحراز التقدم المشجع رغم بطئه في مجالي الدفاع والأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنشاء منطقة التنمية الاقتصادية الشمالية.

ولا تزال الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي مصدرا للقلق الشديد كما تدل عليه الهجمات المتكررة التي تشنها الجماعات الإرهابية على المدنيين واستخدام العنف المجتمعي. وتكرر كوت ديفوار إدانتها الشديدة للهجمات العشوائية البشعة على قوات الدفاع والأمن المالية والبعثة المتكاملة والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوات الدولية. وهي تشمل الهجمات على المخيمات العسكرية في بولكيسي وماندورو في ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر، ما أدى إلى مقتل ٢٥ من الجنود الماليين وكذلك الهجمات التي نفذت بعد أربعة أيام في أغيلهوك وبانديا‌غارا وأسفرت عن مقتل أحد الأفراد في صفوف القوات البعثة وإصابة خمسة آخرين. وتفرض هذه الهجمات المماثلة للعنف ضد المدنيين على مجلس الأمن أن يواصل تعزيز القدرات اللوجستية والعملياتية للقوات المسلحة المالية، ولا سيما عند جمع المعلومات وتحليلها. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بدعم البعثة في بناء قدرات القوات المسلحة المالية تماشيا مع خطة الحكومة الأمنية المتكاملة للمناطق الوسطى وإعادة بسط سلطة الدولة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في وسط البلد، ما يساعد على الحد من أعمال العنف والتوترات القبلية.

ومما يبعث على القلق أيضا استمرار تدهور الحالة الإنسانية من جراء الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة المتطرفة والإرهابية، علاوة على العنف القبلي. ويستمر ازدياد عدد الأشخاص المشردين داخليا، ما يدل للأسف على الطابع الملح للحالة الإنسانية في المناطق المتأثرة. ووفقا لآخر تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر، ارتفع ذلك العدد من ٣٠٠ ٨٤ شخص إلى ٥٠٠ ١٦٨ شخص بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه. وهناك نحو ٣,٩ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية اليوم، بالمقارنة إلى ٣,٢ ملايين شخص في كانون الثاني/يناير، ما أدى إلى زيادة ميزانية خطة التدخل بمبلغ ٣٢٤ مليون دولار. ولذلك تدعو كوت ديفوار إلى دعم قوي من المجتمع الدولي بما يتناسب مع التحديات الإنسانية الهائلة لتمويل خطة التدخل.

وتُعقَد جلسة اليوم في سياق أمني إقليمي مثير للقلق ليس بسبب تفاقم النزاعات القبلية فحسب، بل أيضا من جراء التهديد الإرهابي المتزايد وازدياد عدد الهجمات في جميع أنحاء منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وهناك مؤشرات متزايدة ومثيرة للقلق تقتضي أن يبذل المجلس مزيدا من الجهد وأن يتسم بالواقعية في دعمه لمكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويقتضي ذلك تحولا نموذجيا في الكفاح ضد الإرهاب ويجب النظر فيه على الصعيد دون الإقليمي مع البناء على الإنجازات التي حققتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وذلك هو جوهر الالتزام الذي تعهدت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مؤتمر القمة الاستثنائي لهيئة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة بشأن الإرهاب في المنطقة، المعقود في ١٤ أيلول/سبتمبر في واغادوغو، حيث تعهدت بجمع مواردها في مجال مكافحة الإرهاب بواسطة خطة عمل ذات أولوية وإنشاء صندوق لذلك الغرض بمبلغ ١ بليون دولار.

وختاما، تؤكد كوت ديفوار مجددا دعمها المتواصل للسلطات المالية خلال هذه المرحلة الصعبة من تاريخ البلد، وتدعو المجتمع الدولي، ومجلس الأمن في المقام الأول، إلى زيادة دعمه لأجل المساعدة في استعادة السلام والاستقرار في مالي.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص النظيف على إحاطته.

واليوم، أود أن أشدد على الأهمية المستمرة للمتابعة. لقد شهدنا هذه السمة الأساسية في الالتزام المتواصل من جانب أولئك الذين يعملون في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أخطر بعثات الأمم المتحدة. لقد عانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق

الاستقرار في مالي وقوات الدفاع والأمن المالية من هجمات شنيعة في الأيام الأخيرة، مع مقتل أحد حفظة السلام التشاديين في هجوم وما لا يقل عن ٣٨ فردا من القوات المالية في اثنين آخرين. إن الولايات المتحدة تدين بالامتنان للأسر التي فقد أحباؤها حياتهم، ونتمنى الشفاء العاجل لكل المصابين.

وعلى الصعيد الشخصي، يجب ألا نصبح متبلدي الإحساس تجاه هذا النوع من العنف. وفاة هؤلاء الجنود الماليين ظلم. مقتل جندي واحد هو ظلم. هذا كثير، وينبغي لهذا أن يحفز المجلس على مضاعفة جهودها. تلك الأعمال الفظيعة تعزز حقيقة أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ليست بعثة من بعثات حفظ السلام العادية وأن الأزمة الأمنية والإنسانية في مالي لا تزال خطيرة. تعمل المنظمات الإرهابية مع الإفلات من العقاب ويتعرض المدنيون للقتل أو الإصابة أو التشريد بأعداد غير مقبولة. تأكيد وضع راهن من هذا القبيل أمر غير مقبول.

اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) في ٢٨ حزيران/يونيه. وعلى وجه الخصوص، أنشأت الولاية أولوية استراتيجية ثانية للبعثة المتكاملة، تقدم الدعم إلى حكومة مالي في جهودها الرامية إلى حماية المدنيين في وسط البلد. ونثني على البعثة لما تبذله من جهود في التصدي لعدم الاستقرار في تلك المنطقة، لا سيما من خلال إطلاق عملية أوريكس الثانية، فضلا عن العمل الذي تضطلع به من أجل إعادة بسط سلطة الدولة والمساعد التي تقدمها في جهود المصالحة المحلية. ونرحب أيضا باستراتيجية البعثة لزيادة قدرتها على التنقل والتركيز على المراكز السكانية الرئيسية. وشأني شأن زميلي من كوت ديفوار، نحن نشجع مواصلة زيادة مشاركة المرأة في الحوار الوطني الشامل للجميع وفي آليات رصد اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتسلم الولايات المتحدة أيضا بالجهود التي تبذلها حكومة مالي لتحقيق الاستقرار في وسط البلد. إن تسليم أحد معسكرات البعثة المتكاملة إلى قوات الأمن المالية مثال على خطوة صغيرة ولكنها ملموسة في الاتجاه الصحيح، ونريد أن نرى المزيد من عمليات الانتقال المماثلة في المستقبل.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء للبعثة المتكاملة، فإن الاتجاه العام في الفترة المشمولة بهذا التقرير تثير بالغ القلق، لأنه يشير إلى افتقار ملحوظ للمتابعة. ولم تحرز حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة تقدما يذكر في تنفيذ اتفاق الجزائر للسلام، على الرغم من الرسالة الواضحة الواردة في القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) التي مفادها أنه يتوقع من الأطراف الموقعة التعجيل بذلك التنفيذ. وفي الأشهر الثلاثة منذ اعتماد القرار، لم نر بعد أي توافق في الآراء بشأن الكيفية التي ينبغي أن يسير بها الحوار الوطني الشامل للجميع. وانسحب عدد من الأطراف المهمة من العملية، وأعاقت عملية التنفيذ أوجه قصور إدارية وإخفاق في تمويل السلطات المحلية على المستوى الذي يقتضيه الاتفاق. وهذا أمر غير مقبول. ولا يسعنا أن نواصل دعم بعثات حفظ سلام عندما تتمتع الأطراف الموقعة بالأمن الذي تقدمه القوات الدولية مع رفضها تنفيذ الاتفاق الذي توصلت إليه تنفيذا كاملا. واستمعنا أيضا إلى دعوات لمنح البعثة ولاية أقوى لمكافحة الإرهاب. غير أننا نرى أن البعثة، كبعثة لحفظ السلام، لا ينبغي النظر إليها على أنها حل لمشكلة إقليمية تتعلق بمكافحة الإرهاب. إن دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل شكلت بالفعل قوة مشتركة للتصدي لتلك التحديات المحددة والولايات المتحدة تؤيد ذلك الجهد.

وفي الختام، أود العودة إلى موضوع المتابعة. كتب اللاهوتي الراحل يوجين بيترسون ذات مرة يقول إن البدايات هامة، ولكن البداية دون استمرارية هي كذبة. ولا يسعنا السماح لبداية واعدة أخرى بأن تراوغ الاستمرارية. ولا يمكننا أن نسمح بمرور سنة أخرى لا نقترب خلالها من تنفيذ اتفاق الجزائر أو تحقيق الأهداف السياسية الرئيسية للاتفاق. وإذا ظلت جميع الجهات

صاحبة المصلحة غير مستعدة للخروج من الوضع الراهن، يجب أن نكون على استعداد للشروع في وضع نهج مختلف تجاه السلام والأمن وتجديد الأمل لشعب مالي.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والسفير خوسيه سينغر وايسنغر، الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، على إحاطتيهما الشاملتين.

كما أود أن أعرب عن خالص التعازي في وفاة أحد حفظة السلام وجرح خمسة آخرين في هجمات في شمال ووسط مالي. ونعرب عن تقديرنا لعمل الممثل الخاص للأمين العام ولجميع أفراد البعثة المتكاملة في كفالة السلام والاستقرار في مالي. أود الآن أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، نرحب بالتطورات السياسية في مالي، بما في ذلك بدء حوار وطني شامل للجميع في ١٦ أيلول/سبتمبر. ويحدونا الأمل في أن يتيح الحوار التوصل إلى توافق هام في الآراء بشأن الإصلاح الدستوري وانتخاب برلمان جديد وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك استمرار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصدار القوانين المتعلقة بإنشاء منطقة للتنمية الاقتصادية في شمال البلد. وندعو جميع الجهات المعنية في مالي إلى مواصلة العمل معا للتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والتدابير ذات الأولوية المحددة في القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩).

ثانيا، إن الحالة الأمنية لا تزال مدعاة للقلق، لا سيما في شمال ووسط مالي. ومع أخذ هذا الوضع في الاعتبار، فإننا نعتقد أنه من الضروري تكثيف الجهود الرامية إلى إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية. وسيكون ذلك بالغ الأهمية لاستعادة وجود الدولة والتصدي للحالة الأمنية، ولا سيما في شمال مالي. وفي وسط مالي، نثني على جهود المصالحة التي تقودها الحكومة بدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك البعثة المتكاملة. ونعتقد أنه ينبغي مواصلة إيلاء الأولوية للمصالحة وإعادة إرساء وجود الدولة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان، إلى جانب الاستجابات الأمنية. وفيما يتعلق بالبعثة المتكاملة، نثني على الجهود المبذولة لتعديل منطقة عملياتها واتخاذها لإجراءات استباقية. وندعو الحكومة إلى دعم تنفيذ خطة التكيف تلك.

ثالثا، نود أن نكرر التأكيد على أهمية اتباع نهج شمولي في معالجة الحالة في مالي يشمل الجهود الأمنية والإنسانية والإنمائية. ولذلك، فإننا ندعو الشركاء الإقليميين والدوليين إلى المضي قدما في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الدعم الخاصة بها. لن نتمكن من تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة في مالي إلا من خلال جهود متضافرة من هذا القبيل.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر الممثل الخاص النظيف والسفير وايسنغر على إحاطتيهما.

تدين الصين بشدة الهجوم الذي وقع في ٦ تشرين الأول/أكتوبر واستهدف حفظة السلام من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونود أن نعرب عن تعازينا لأسر حفظة السلام الذين قضوا في الهجوم ونتمنى للجرحى الشفاء العاجل.

في الوقت الراهن، تمضي عملية السلام والمصالحة في مالي قدما ببطء. والأعمال التحضيرية للحوار الوطني الشامل للجميع جارية وأحرز تقدم في عملية المصالحة بين القبائل في وسط مالي. بيد أن الحالة الأمنية في البلد ومنطقة الساحل المحيطة بها لا تزال تطرح تحديا أمام تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الاهتمام لهذه

المسألة ومساعدة مالي وبلدان المنطقة على الجبهات السياسية والأمنية والإنمائية.

أولا، ينبغي لنا دعم مالي في النهوض بالسلام والمصالحة. ويتعين على جميع الأطراف في مالي اغتنام الفرصة التي يتيحها الحوار الوطني للعمل معا من أجل السلام والتنمية وتسوية خلافاتها سلميا، عن طريق المشاورات. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي لمالي المساعدة البناءة وأن يدعمها في تعزيز قدراتها في مجالي التنمية والحوكمة. وينبغي لآلية الجزاءات بشأن مالي التابعة للجلس التقيد بشكل صارم بالولاية المسندة إليها من المجلس وينبغي لعملها أن يساعد على النهوض بالعملية السياسية.

ثانياً، يجب علينا دعم مالي في تعزيز بناء قدراتها في مجال الأمن. وتتحمل حكومة مالي المسؤولية الرئيسية عن حماية إقليمها وشعبها. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي مساعدتها في تحسين أمنها وقدراتها على مكافحة الإرهاب حتى تتمكن من الاضطلاع تدريجياً بمسؤوليتها الكاملة عن الأمن. وبما أن الإرهاب لا يعرف حدوداً وطنية، فلا بد لنا من تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب في مالي وفي محيطها مع اعتماد نهج متكامل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومن خلال الاتحاد الأفريقي، قدمت الصين دعماً مالياً يبلغ ٣٠٠ مليون يوان للقوة المشتركة.

ثالثاً، ينبغي لنا أن ندعم مالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالتنمية هي أساس تحقيق السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة مالي في توطيد أسسها الاقتصادية وفي السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة والمستقلة وتشجيع التنمية من خلال التعاون والسلام من خلال التنمية. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنيّة إلى أن تواصل التزامها بتقديم المعونة ومساعدة الحكومة المالية على زيادة الاستثمار في التنمية في المناطق الشمالية والوسطى من البلد. ونرحّب بالتقدم المحرز في إنشاء منطقة التنمية الاقتصادية الشمالية ونأمل في أن تواصل جميع الأطراف المعنية الدفع قدماً بهذه الجهود لمساعدة السكان المحليين في تقاسم ثمار السلام في أقرب وقت ممكن.

رابعاً، ينبغي أن ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة. ففي حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة لمدة سنة واحدة وعزز المهام المنوطة بها في وسط مالي ووسع نطاق دعمها للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية. ويحدونا الأمل في أن تخطط البعثة بشكل معقول وأن تستخدم الموارد المتاحة لها بفعالية وتتعاون بشكل كامل مع كل الأطراف في تأدية جميع مهامها. وبالنظر إلى البيئة المعقدة التي تنتشر فيها البعثة المتكاملة، يحدونا الأمل في أن تواصل البعثة اتخاذ تدابير لتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام لضمان أدائهم للواجبات المنوطة بهم بفعالية. وتدعم الصين الدور الهام الذي تضطلع به البعثة والممثل الخاص النظيف في مساعدة عملية السلام في مالي ودعم بناء القدرات الأمنية في البلد.

إن الصين من أكبر البلدان المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة. ويؤدي أكثر من ٤٢٠ من حفظة السلام التابعين لنا واجباتهم في البعثة في الوقت الراهن. وستواصل الصين العمل مع بقية المجتمع الدولي للمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في مالي.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وإننا ممتنون أيضاً للسيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والسفير خوسيه سنغر وايسنغر، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات بخصوص تزايد التوترات على الصعيد السياسي وتدهور الحالة الأمنية في البلد الشقيق مالي وفي منطقة الساحل.

وباسم حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، أود أن أعرب عن إدانتنا القوية للهجمات الإرهابية التي وقعت في ٣٠ أيلول/سبتمبر والأول من تشرين الأول/أكتوبر على القوات المسلحة المالية وعلى إحدى كتائب القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في منطقتي بوليكيسي وموندورو. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الجنود الذين سقطوا ضحايا ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

وتكرر حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، تحت قيادة الرئيس أوبيانغ نغيما مباسوغو، الإعراب عن تضامنها الكامل مع حكومة مالي والبلدان المساهمة بقوات في القوة المشتركة للمجموعة الخماسية. ونود أن نشدد على أن هذه الهجمات ينبغي ألا تعيق بأي حال من الأحوال الجهود الباسلة للأطراف الوطنية والدولية من أجل تحقيق السلام والأمن. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تكون بمثابة تذكير بالحاجة الملحة إلى أن يقدم المجتمع الدولي دعما قويا وفعالا للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة من أجل مكافحة الإرهاب.

إن مالي تواجه أزمة متعددة الأبعاد منذ عام ٢٠١٢. ولم يفلح لا التوقيع على اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥ وتعبئة موارد مالية ضخمة، ولا نشر عملية بارخان والبعثة المتكاملة للأمم المتحدة والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية، في الحد من التهديد الذي يشكله الجهاديون. وفي مواجهة هذه الآفاق القاتمة، فإن الرأي العام الدولي مجمع وبوضوح على أن الحالة الإنسانية والأمنية آخذة في التدهور إلى درجة تبعث على القلق، في حين يعاني السكان المدنيون أشد أضرار النزاع وتستغل الجماعات الإرهابية الشباب المهمشين أسوأ استغلال، مستهدفة ضعفهم.

وفي ضوء هذه الحالة، ينبغي أن نتآزر ونعطي الأولوية للآليات والمبادرات التي يمكن أن تضعف الإرهابيين وتبعث أملاً جديداً في استعادة السلام. وفي هذا الصدد، يشكل تنفيذ الحوار الوطني الجامع الذي بدأ في أيلول/سبتمبر إطارا مثاليا لمعالجة أكثر المسائل إلحاحاً، كما يؤكد الأمين العام في الفقرة ٩٩ من تقريره (S/2019/782) – أي تعزيز التوافق في الآراء بين الجهات الفاعلة الوطنية فيما يتعلق بالإصلاحات الأساسية التي سترسي الأساس للمزيد من السلام والاستقرار في مالي.

وتحيط حكومة بلدي علماً بتأجيل الدورة الثامنة والثلاثين للجنة متابعة الاتفاق، التي كان من المفروض أن تنعقد في ١٧ أيلول/سبتمبر في كيدال. ونحثّ الأطراف المالية على عدم الانسحاب من الحوار. وفي ظل البيئة الحالية، من المهم للغاية كفالة أن تستمر المفاوضات بغية تهيئة الظروف اللازمة للإسراع في تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما في ضوء المواعيد النهائية المقبلة المُحددة دولياً. ويُنتظر أن تؤدي هذه الجهود المشتركة إلى الإسراع في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والخدمات الحكومية، بما فيها تلك المتعلقة بعودة قوات الدفاع والأمن المالية إلى المنطقة الشمالية من البلد.

وتكرر غينيا الاستوائية دعمها الثابت لحكومة مالي على الطريق الذي تسلكه نحو تحقيق الاستقرار والسلام الدائم وتعرب عن تقديرها الكبير لقيادة وعمل البعثة المتكاملة التي تعمل في ظروف غالباً ما تكون بالغة الصعوبة. ونرحّب ببيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه والذي يلقي الضوء على الحاجة الملحة إلى أن تضاعف الأطراف المالية جهودها لتسريع تنفيذ اتفاق الجزائر الذي يمثل أنسب إطار لحل الأزمة في شمال مالي ووسطها، فضلاً عن تكثيف الدعم المستمر لعمليات القوة المشتركة للمجموعة الخماسية وتعزيز وجودها في وسط البلد، وفقاً للقرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩).

وتمشياً مع الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٤ أيلول/سبتمبر في واغادوغو، نؤكد مجدداً مبدأ احترام حرمة الدول وسلامتها الإقليمية وفقاً للمبادئ التأسيسية للاتحاد

الأفريقي، ونثني على اعتماد قادة الجماعة لخطة عمل سيُخصص لها بليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة وترمي إلى تعزيز مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والتبغ والمخدرات.

في الختام، أود أن أشير إلى أن تنفيذ كل شيء ذكرناه للتو لن يعيد آلاف الناس الذين فقدوا أرواحهم للحياة. بيد أن ذلك من المرجح أن يهيئ الظروف المفضية إلى التفاؤل والأمل الجديد في تحقيق التعايش السلمي وقبول التعايش بين القبائل واستعادة السلطة الكاملة للدول المعنية حتى يمكنها أن تمارس صلاحياتها الدستورية وشرعيتها في حماية شعبها وممتلكاتها بوصفها دولاً موحّدة وغير قابلة للتجزئة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جنوب أفريقيا.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد النظيف على إحاطته الثاقبة بشأن التطورات في مالي في ما يتعلق بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأتقدّم أيضاً بالشكر إلى السفير خوسيه سنغر وايسنغر على تقديمه آخر المعلومات عن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي. ونشيد بحفظة السلام التابعين لنا وبأفراد القوات المسلحة المالية الذين ضحوا بأرواحهم حتى يمكن للماليين أن ينعموا بالسلام في وطنهم.

سأركز في بياني هذا الصباح على العملية السياسية والحالة الأمنية والإنسانية في مالي. كما سانظر في الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وفي الجزاءات المفروضة على مالي.

ففيما يتعلق بالعملية السياسية، ترحب جنوب أفريقيا ببدء الحوار الوطني الشامل، في أيلول/سبتمبر. ونحث الجهات المعنية على المشاركة في الحوار الوطني، الذي يهدف إلى المساهمة في تنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي ستميز دولة مالي في المستقبل وتعالج الوضع في شمال البلد ووسطه بهدف الحفاظ على سيادته ووحدته وسلامته الإقليمية.

وفي هذا الصدد، نشدد على أن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي أمر حيوي من أجل إرساء السلام والأمن والاستقرار في شمال مالي. ومن المهم أيضا أن يشارك جميع الماليين، بمن فيهم النساء، مشاركة نشطة في العمليات السياسية في بلدهم. وتشجعنا في هذا الصدد الجهود المبذولة لإنشاء مرصد مستقل للمرأة لتمكين النساء من المشاركة في رصد تنفيذ الاتفاق، الأمر الذي يشكل خطوة هامة نحو تحسين مشاركة المرأة في العملية السياسية في مالي.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا يزال القلق يساور جنوب أفريقيا إزاء استمرار عدم الاستقرار في شمال مالي ووسطها، على نحو ما يتضح من الهجمات المستمرة ضد حفظة السلام التابعين للبعثة والقوات الوطنية والدولية. وندين الهجمات الأخيرة التي وقعت في أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر وأسفرت عن فقدان كثير من الأرواح، بمن في ذلك ٣٨ جنديا ماليا وأحد حفظة السلام من تشاد. ومن المهم مساءلة مرتكبي تلك الهجمات وتقديمهم إلى العدالة.

ويشكل وقف الأعمال العدائية بين قبيلتي فولاني ودوغون في وسط مالي بهدف الحد من العنف القبلي تطورا إيجابيا لا بد من الإشادة به. بيد إنه على الرغم من تلك الخطوة الأولى، فإن استمرار الهجمات القبلية التي تؤدي إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، يمكن أن يقوض المكاسب الإيجابية التي تحققت حتى الآن. ويجب أن تكون حماية المدنيين، ولا سيما الفئات الضعيفة في النزاع، أولوية بالنسبة لجميع الجهات المعنية. وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع حل النزاعات المجتمعية والوساطة وإجراء حوار مستدام بين القبائل

والأعراق والأديان في جميع أنحاء مالي، وأن يدعمه ويوفر القدرة على ذلك. وينبغي أن تشمل هذه الجهود على المستوى الشعبي النساء والشباب والزعماء الدينيين والقبليين.

ونحيط علما بالتقدم الذي أحرز حتى الآن بشأن التعجيل بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الأمر الذي يمكن أن يسهم في إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في شمال مالي ووسطها. ويجب أن تتخذ السلطات المالية جميع التدابير الممكنة لمعالجة الشواغل المتعلقة بعمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

وعلى نحو ما سمعنا في الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص النظيف، تواصل البعثة مساعدة السلطات في مالي على استعادة حضور الدولة وبسط سلطتها في شمال مالي ووسطها، وذلك عن طريق ضمان توفير الخدمات الأساسية لشعبها في المقام الأول، وهو أمر بالغ الأهمية لكفالة إعادة الأحوال المعيشية إلى طبيعتها وتحسين حياة المواطنين العاديين في مالي.

بيد أن هذا العمل يتطلب توافر موارد كافية. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي مضاعفة جهوده من أجل جمع الأموال اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية في مالي لعام ٢٠١٩. وتود جنوب أفريقيا أيضا التأكيد مجددا على أهمية اتباع نهج شامل ومتكامل تجاه التحديات المتعددة التي تواجه مالي، لا سيما فيما يتعلق بتحسين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشجعنا في هذا الصدد التقارير الواردة عن اعتماد تشريعات لدعم إنشاء منطقة التنمية الشمالية.

ونؤكد مجددا على أهمية القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية في مالي ومنطقة الساحل. ومن ثم ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء بذل كل الجهود الممكنة من أجل كفالة معالجة التحديات المستمرة التي تواجهها القوة المشتركة وضمان تمتعها بكامل طاقتها وقدرتها على تنفيذ ولايتها بفعالية. ويضاف هذا إلى المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي التي تتلقاها القوة المشتركة بالفعل من البعثة. وثمة حاجة ملحة إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، والاشتباكات القبلية، والإرهاب، والتطرف العنيف.

وفي هذا الصدد، فإن القرار الذي اتخذه قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مؤتمر القمة الاستثنائي الذي اختتم مؤخرا، الذي تعهدوا فيه بتقديم موارد لمكافحة الإرهاب في المنطقة، إنما هو دليل على رغبة البلدان الأفريقية في حل مشاكلها الخاصة، وينبغي الثناء عليه.

وفيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على مالي، أود أن أؤكد من جديد موقف بلدي الذي يعتبر من الضروري أن يكون الهدف من أي نظام للجزاءات دعم العمليات السياسية والجهود المبذولة لتحقيق السلام، وليس تقويضها. وبالتالي ينبغي للعمل الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، كفالة أن يكون نظام الجزاءات المفروض على مالي فعالا في دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ولا يعرقله بأي شكل من الأشكال.

وفي الختام، يشجع جنوبَ أفريقيا استمرارُ التزام المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، بدعم الجهود الرامية إلى إرساء السلام والأمن والاستقرار في مالي، وهي جميعا أمور تسبق تحقيق السلام المستدام. ومالي، كما رأينا مرارا وتكرارا، تشبه جدارا بمثابة سد يعيق وصول المياه من الشمال. وإذا انهار هذا الجدار – ويمكننا أن نرى الشقوق – فستعاني بلدان المصب أشد المعاناة. إن مالي صديق في مجال مكافحة الإرهاب. وإذا استطاع هؤلاء الإرهابيون الخروج من مالي، ستعاني بقية أفريقيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني دائما أن أحيط مجلس الأمن علما بالتطورات في مالي، وفي هذه الحالة

تأتي الإحاطة في ضوء آخر تقرير فصلي للأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/782).

وأود، أولا وقبل كل شيء، أن أهنئ بحرارة سعادة السيد جيري ماثيوز ماتجيلا، سفير جمهورية جنوب أفريقيا، على تولي بلده رئاسة المجلس وعلى الطريقة الممتازة التي يدير بها عمل المجلس.

كما أود الإعراب عن تقديرنا العميق لوفد الاتحاد الروسي على قيادته الممتازة للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر. ولا يفوتني أن أكرر هنا التأكيد على عميق امتنان فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، فضلا عن عميق امتنان مالي حكومة وشعبا، للأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه القوي بتحقيق الاستقرار والتنمية في كل من مالي ومنطقة الساحل.

وأود أن أضيف الإعراب عن شكري لجميع أعضاء المجلس، والبلدان التي ساهمت بقوات والموظفين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على ما قدموه من دعم حاسم وقيم لمالي خلال هذه الفترة الصعبة بصفة خاصة.

ولا يفوتني أيضا التذكير بالعمل الدؤوب الذي قام به السفير أحمد بوطاش من الجزائر، بصفته رئيس اللجنة المعنية بمتابعة اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر للسفير خوسيه سينغر وايسنغر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، على إحاطته الإعلامية وعلى الخطط التي قدمها لزيارة مالي في الأسبوع المقبل.

تحيط حكومة مالي علما بتقرير الأمين العام قيد النظر. وأشكر أخي السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام في مالي، على إحاطته وتقديمه ما استجد من المعلومات عن آخر التطورات في مالي منذ وضع الصيغة النهائية للتقرير.

كما أحطتُ علما بالتعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس وبالآمال العراض التي أعربوا عنها للتو. وسأحيلها إلى حكومة مالي وإلى جميع أصحاب المصلحة في مالي. ومن جانبي، أود أن أدلي ببعض الملاحظات باسم حكومة بلدي.

قبل ١٢ يوما فقط، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، شارك رئيس جمهورية مالي ونظيره البوركيني، بصفته الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والأمين العام لمنظمتنا في رئاسة اجتماع رفيع المستوى بشأن مالي ومنطقة الساحل. وكان الاجتماع فرصة لتقييم التقدم المحرز وتقييم التحديات والنظر في التوقعات في مالي والمنطقة.

ولا تزال الحكومة، بقيادة رئيس الجمهورية، ملتزمة التزاما راسخا اليوم أكثر من أي وقت مضى بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الذي كان نتاجا لعملية الجزائر. وتتجلى تلك الإرادة السياسية في التقدم الكبير الذي أحرزناه في تنفيذ الاتفاق. ويسعدني أن الأمين العام قد أشار إلى هذا التقدم، شأنه في ذلك شأن العديد من أعضاء المجلس في البيانات التي أدلوا بها في هذا الصباح.

ولذلك، فيما يتعلق بالإصلاح السياسي والمؤسسي وعقب محاولتين فاشلتين، تركز الحكومة الآن على تنظيم حوار وطني جامع في الوقت المناسب يتمثل هدفه العام في وضع تشخيص دقيق للمشاكل التي ابُتلي بها بلدنا منذ أكثر من ثلاثة عقود وإجراء تحليل، بطريقة تشاركية شاملة للجميع، لأسباب ونتائج هذه المشاكل بغية اقتراح حلول لإنهاء الأزمة من خلال وضع خطة عمل محددة وجداول زمنية لتنفيذها.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأن الحوار قد بدأ بالفعل في مالي. وقد أُطلقت المحادثات بين ٦١١ من الكوميونات أمس وهي جارية في هذه اللحظة. ومن المقرر إجراء مشاورات على مستوى الدوائر والكوميونات في مقاطعة باماكو يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أي في غضون أسبوع واحد. وسيُعقد الحوار على

المستوى الإقليمي وفي مقاطعة باماكو وبين سفارات وقنصليات مالي في الخارج يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وتبرهن هذه الخطوات على أننا نفي بهذا الالتزام، العزيز جدا على قلوبنا، حتى تتاح لأبناء شعب مالي الفرصة للتحاور وتولي زمام عملية السلام.

وسيُعقد الحوار الوطني العام الشامل للجميع قريبا. ووفقا للأمين العام، فإنه سيُعقد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر أو على أقصى تقدير في بداية تشرين الثاني/نوفمبر. ومرة أخرى، فإن ذلك يبين أن نتخذ خطوات في الاتجاه الصحيح وأننا لا نزال ملتزمين التزاما راسخا بإنشاء إطار يُمكن شعب مالي من التحاور وتولي زمام عملية السلام. ولا بد لي أن أذكر هنا أن أحد الأهداف المحددة للحوار الوطني الشامل للجميع هو مناقشة الإصلاح المؤسسي والسياسي، بما في ذلك اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي كان نتاجا لعملية الجزائر. وأود أيضا أن أشدد على أن الحوار الوطني الشامل للجميع يهدف إلى تعزيز امتلاك شعب مالي لزمام عملية السلام.

ويسرني أن أبلغ المجلس بإحراز تقدم ملموس في مجال المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن. ففي سياق إنشاء الجيش الوطني الذي أعيد تشكيله، جرى تسجيل قرابة ٢٠٠٠ مقاتل سابق من أعضاء آلية تنسيق العمليات في البرنامج المعجّل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد أتم نصف هؤلاء المقاتلين للتو دورة تدريبية مستكملة سابقة للانتشار. وينتظر هؤلاء الأعضاء الجدد في الجيش الوطني المعاد تشكيله نشرهم على أساس خطة نشر توافقية يجري حاليا وضعها في صيغتها النهائية.

وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت الأطراف الموقعة على طرائق لتوزيع الرتب والمسؤوليات على القادة من المحاربين السابقين الذين سينضمون إلى الجيش الوطني المعاد تشكيله. وفي الوقت نفسه، فإن عملية إصلاح القطاع الأمني مستمرة وتكتسب زخما مع اعتماد خطة عمل المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن.

وفيما يتعلق بالقضايا الإنمائية في المناطق الشمالية من مالي، أصدر رئيس الجمهورية جميع النصوص التي تشكل الإطار القانوني والمؤسسي لمنطقة التنمية الشمالية. كما أنشأنا صندوق التنمية المستدامة، وهو الأداة المالية المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية للمناطق الشمالية من مالي، والذي سبق أن خصصت الحكومة ٧٢ مليون دولار له.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه، وعلى نحو ما نوه به الأمين العام، كانت الحكومة قد خصصت ٢١ في المائة من ميزانيتها الوطنية – من نسبة ٣٠ في المائة المقررة – لتنفيذ الاتفاق. وفي هذا الصدد أيضا، أحرزنا تقدما ملموسا. والجهود المالية للدولة تشكل مرة أخرى دليلا على إرادة حكومة مالي في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق.

وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، يمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أنه جرى اتخاذ خطوة هامة في هذا المجال. وقد سجلت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة حتى الآن ١٤ ١٩١ إفادة للضحايا، في حين من المقرر بدء الجلسات العلنية لسماع الدعوى في كانون الأول/ديسمبر. وعلاوة على ذلك، فإن ولاية اللجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة قد تم تمديدها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ وهي تشمل الآن جميع الحوادث التي وقعت في مالي منذ استقلالنا وحتى يومنا هذا.

وفي السياق نفسه، أصدر رئيس الجمهورية قانون التفاهم الوطني في تموز/يوليه. ولا يمكن إنكار أن القانون يُبرئ الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم أو كانوا شركاء في ارتكابها في سياق الأحداث الأليمة التي وقعت في مالي في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وفقا لتوصيات مؤتمر التفاهم الوطني. بيد أن القانون لا يشكل ضمانة للإفلات من العقاب. بل على العكس من ذلك، يستثني قانون التفاهم الوطني تحديدا جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والاغتصاب والجرائم التي لا تسقط بالتقادم. وينص القانون أيضا على تدابير للاعتراف

والتعويض لضحايا تلك الأحداث، فضلا عن برنامج لإعادة الإدماج للضحايا العرضيين لتلك التجربة المؤلمة التي عانى منها شعبنا.

ومن الواضح أنه يجري إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ الاتفاق، على الرغم من أنني أدرك أن أصحاب المصلحة في مالي يجب أن يفوا بالتزاماتهم وأن يضاعفوا جهودهم للوفاء بالأحكام ذات الصلة من الاتفاق بحيث يمكن للشعب بأسره التمتع الكامل بثمار السلام.

وأفهم صبر شركائنا إزاء التأخيرات في تنفيذ الاتفاق. غير أنه يجب مراعاة أن تنفيذ الاتفاق لا تزال تعرقله عدد من التحديات الكبيرة مثل تدهور البيئة الأمنية والافتقار إلى الموارد المالية، ولا سيما من حيث التمويل الذي تعهد به شركاؤنا.

ولذلك، فإنني أغتنم هذه الفرصة كي أدعو شركاءنا إلى الوفاء بالتزاماتهم حتى نتمكن من الإسراع في تنفيذ الاتفاق. ولا تزال الحكومة ملتزمة التزاما راسخا بتسريع تنفيذه في الوقت المناسب، كما يتضح من اعتماد الحكومة والأطراف الموقعة في تموز/يوليه لخريطة طريق جديدة من أجل تنفيذ الاتفاق.

ولا تزال الحالة في مناطق وسط مالي تشكل مصدر قلق كبير للحكومة. وتمثل الأحداث المأساوية التي وقعت في ليلة ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى الأول من تشرين الأول/أكتوبر في موندورو وبوليكيسي تذكرة مريرة بأن خصومنا – الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات والمتَّجرين بالبشر وغيرهم – مصممون على مواصلة زعزعة استقرار مالي والبلدان المجاورة لها والمنطقة ككل. والأدهى من ذلك أن قوى الشر تلك تستغل سكاننا وتؤلبهم ضد أحدهم الآخر، بالإضافة إلى بث الرعب في حيزنا المشترك على أساس يومي. وتؤجج الفصائل التي أنشأتها تلك الجماعات الإجرامية وتتلاعب بها العنف القبلي الذي يسبب معاناة شديدة لأمتنا.

وتدرك الحكومة تماما الطابع المعقد للحالة الناشئة في وسط مالي. ولهذا السبب اختارت اتباع نهج شامل من خلال اعتماد خطة أمنية متكاملة لمناطق وسط مالي. تنص الخطة على تدابير سياسية، بما في ذلك إجراء حوار بين المجتمعات، وتعزيز جهاز الأمن لحماية الناس وممتلكاتهم، وتوفير فوائد السلام لشعبنا، وخاصة الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وأود أن أؤكد أن الحكومة لا تزال ملتزمة التزاماً كبيراً بالمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. وبالتالي فإنه في أعقاب أعمال العنف التي تعرض لها المركز خلال النصف الأول من العام الحالي تم اعتقال العديد من الجناة المزعومين وهم الآن في أيدي العدالة لتحمل المسؤولية عن أفعالهم. وأود بالإضافة إلى ذلك أن أؤكد من جديد تصميم الحكومة على احترام حقوق الإنسان والتمسك بها. في الواقع، يتم تفعيل العدالة بشكل منهجي كلما تم الإبلاغ عن حالات انتهاك لحقوق الإنسان. ومع ذلك صحيح أن الظروف الأمنية وغياب الخدمات العامة الملائمة في بعض المناطق ونقص الخبرة في بعض الحالات لا تفضي إلى الانتهاء السريع من بعض الإجراءات المفتوحة.

يمثل البعد الإقليمي لأزمة مالي تحديا رئيسيا آخر لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. إنه الأساس ذاته لالتزام الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بتحقيق الاستقرار في منطقتنا. وكما قلت في وقت سابق، انتشار الهجمات الإرهابية في الأسابيع الأخيرة في منطقة الساحل يؤكد الحاجة الماسة إلى أن يعمل المجتمع الدولي معنا بشكل وثيق. وأرحب في هذا الصدد بالرسالة الودية التي بعثها رئيس مجلس الأمن. إن مالي والساحل هما حصن ضد التهديد المشترك الذي نواجهه من الإرهاب. لو انهارتا سيعاني بقية العالم. لذلك أطلب من المجلس أن يقف معنا ويدعمنا في مواجهة تحدياتنا المشتركة. هذا هو نداءي.

بعد قولي هذا، منطقتنا مستعدة للقيام بدورها. لقد استثمرنا مواردنا المادية والبشرية والمالية في تنفيذ ولاية المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونحن مصممون على تحمل نصيبنا

من المسؤولية. ومع ذلك، ندرك أنه لا يوجد قدر من الأمن يستطيع وحده التغلب على تلك التحديات. لهذا السبب، وإلى جانب المكون الأمني، نعمل سويًا لتنفيذ برنامج الاستثمارات ذات الأولوية من أجل توفير فرص اقتصادية واجتماعية وإنمائية لمجموعاتنا السكانية، وخاصة شبابنا. وفي هذا الصدد أرحب بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعزيز دعمها لجهودنا المشتركة.

في الختام، أود أن أثني على العمل الرائع الذي تقوم به على الأرض نساء ورجال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تحت القيادة القديرة للسيد محمد صالح النظيف. أعلم أنهم يعملون في ظروف بالغة الصعوبة – وأعرف ما أتحدث عنه، لأنه بلدي. إنهم بعيدون عن منازلهم وعائلاتهم. أقدر التضحيات التي يقدمونها كل يوم لمساعدتنا. وتذكرنا هذه التضحيات بالهجمات الأخيرة التي تعرضت لها البعثة المتكاملة، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر في أغيلهوك وبانديا‌غارا، والتي أودت بحياة أحد جنود الأمم المتحدة التشاديين وأصابت خمسة آخرين بجروح. أتقدم بأحر تعازي الشعب المالي إلى أسرة البطل الراحل وإلى الشعب التشادي الشقيق. وأتمنى الشفاء العاجل للجرحى، بمن فيهم جنود الأمم المتحدة التوغوليين الذين أصيبوا في بانديا‌غارا.

وبالمثل، أحيي ذكرى جميع ضحايا أزمة مالي – المدنيين والعسكريين، الأجانب والماليين – الذين سقطوا في ميدان الشرف في بلدنا. أكرر الإعراب عن امتنان حكومة وشعب مالي للقوة الفرنسية بارخان، والبلدان المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة ولجميع الشركاء، متعددي الأطراف والثنائيين، لدعمهم الدؤوب لمالي ولتسوية دائمة ونهائية للأزمة .

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى المشاورات غير الرسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥ .